

Distr.
GENERAL

TD/397
4 May 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

سان باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تستند هذه المذكرة إلى نتائج المناقشات الحكومية الدولية التي دارت في مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية منذ انعقاد مؤتمر الأونكتاد العاشر، كما تستند إلى تحليلات أجرتها أمانة الأونكتاد. والهدف الرئيسي لهذه المذكرة هو تيسير المناقشات المواضيعية التي تجريها الدورة لمسألة "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية" في إطار موضوع المؤتمر المتمثل في "تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في اتجاه تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وبخاصة للبلدان النامية". ويمكن لهذه المناقشات أن تبحث نهج السياسات وإسهام الأونكتاد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الالتزام "بإقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح ومنصف ويستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي". ويتمثل التحدي الجوهرى المطروح في جعل النظام التجاري الدولي يحقق للبلدان النامية من التجارة الدولية والمفاوضات التجارية مكاسب إنمائية مفيدة تجارياً ويمكن قياسها.

المحتويات

الصفحة

٣ مكاسب إنمائية للجميع	أولاً -
٤ النظام التجاري الدولي في مفترق الطرق وزيادة أهميته بالنسبة للبلدان النامية	ثانياً -
٦ التوجهات السائدة في التجارة الدولية والتنمية	ثالثاً -
٨ النهج المتبعة في مجال السياسة العامة من أجل تحقيق المكاسب الإنمائية	رابعاً -
٨ ١ - دور التجارة، وتحرير التجارة ومجال السياسات	
١١ ٢ - تقويم مواطن الخلل الاقتصادي والمؤسسي	
١٢ ٣ - المعاملة الخاصة والتفضيلية	
١٣ ٤ - الأفضليات التجارية	
١٣ ٥ - المكاسب المحققة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف	
١٨ ٦ - التجارة وسياسات المنافسة وقوانينها	
١٩ ٧ - السلع الأساسية	
٢٠ ٨ - التجارة والبيئة	
٢١ ٩ - نقل التكنولوجيا	
٢٢ ١٠ - الاتفاقات التجارية الإقليمية	
٢٢ ١١ - التجارة بين بلدان الجنوب	
٢٣ ١٢ - مقاييس التنمية وتقييماتها	
٢٤ مساهمة الأونكتاد	خامساً -

أولاً - مكاسب إنمائية للجميع

١ - تعد التجارة الدولية محركاً مهماً للنمو في الاقتصاد العالمي والعولمة. إلا أن التحدي الرئيسي هو في زيادة الطاقات إلى أقصى حد في مجال التجارة بالبضائع والخدمات والسلع لفائدة البلدان النامية بهدف تمكينها من تحقيق النمو وتعزيز التنمية والحد من الفقر بشكل مستدام. ومن شأن ازدياد الأرباح المتأتية من التجارة وكونها قابلة للتوقعات أن تخفف بقدر كبير من عبء المبادلات الخارجية التي تثقل كاهل البلدان النامية، وأن تحد من الاعتماد على المعونة الأجنبية، وتخفف من عبء الديون الخارجية. ومن شأن تحسين الأداء التجاري كذلك أن يساهم في ارتفاع مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز القاعدة الاقتصادية وتنويعها وتحسين الفعالية في تخصيص الموارد عبر ازدياد المنافسة. وقد تشكل التجارة زحماً هاماً لتعزيز القاعدة العلمية والتكنولوجية لبلد ما وتشجيع التجديد، وتلك من العوامل الحاسمة في زيادة القيمة المحلية، وتحسين الأنشطة المحلية ذات القيمة المضافة وزيادة العائدات على عوامل الإنتاج. وبفضل التجارة قد تتحرر روح المبادرة التجارية وتتزز القدرة عليها. فزيادة العمل المنتج، قد تتيح التجارة فرصاً جديدة للفقراء وتوسع الآفاق لمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية مشاركة تعود بفائدة أكثر. ومن شأن التجارة أن تكفل للفقراء الغذاء والأدوية الضرورية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢ - إن ازدياد مكاسب البلدان النامية من التجارة هو في صالح البلدان المتقدمة، إذ من المحتمل أن تتوقف بعد البلدان المتقدمة في المستقبل عن مواصلة نموها على مستوى الإقبال على السوق المحلية، فتظهر بذلك اتجاهات ديموغرافية طويلة الأجل ويبلغ الاستهلاك درجة عالية من التشبع. لذلك تشكل البلدان النامية خزاناً لا ينضب من الأسواق، لو فتحت لشكلت دفعة هائلة لنمو التجارة الدولية وتوسع الاقتصاد العالمي، فتعم بالفائدة على البلدان المتقدمة فيزدهر اقتصادها، كما تفيد المستهلكين وتنمي الأعمال التجارية. ولعل ذلك دليل على أهمية رعاية اقتصاد البلدان النامية في العالم وتعزيز طاقتها في مجال الإنتاج والتجارة وقدرتها الشرائية مساهمةً في نشر الازدهار في العالم وتوسيع الأسواق. وتحتل البلدان النامية فعلاً مرتبة هامة على صعيد تجارة البلدان المتقدمة الكبرى. ففي ٢٠٠٣، استوردت الولايات المتحدة من البلدان النامية بضائع أكثر مما استوردته من البلدان المتقدمة لأول مرة في التاريخ، بينما زادت حصة صادراتها إلى البلدان النامية إلى ما يفوق ٤٠ في المائة. ولبعض البلدان النامية من الطاقات ما يمكنها من أن تصبح مصدر تأثير في الميدان الاقتصادي كما كانت أوروبا، والولايات المتحدة ثم اليابان طيلة القرن العشرين. ورغم ذلك تظل البلدان المتقدمة السوق الكبرى للبلدان النامية، على تنوع المصادر والوجهات للصادرات والواردات في بعض البلدان والمناطق. وبناء عليه يعد ضمان المكاسب الإنمائية من التجارة أمراً أساسياً لتحقيق هذا "المكسب الثلاثي" - أي للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة اقتصادية، وللبلدان المتقدمة، وللإقتصاد العالمي.

٣- بيد أن هناك تكاليف مرتبطة بالتجارة الدولية وتحرير التجارة في الأجلين القصير والطويل تقتضي التعديل. فعلى سبيل المثال، ستكون هناك حاجة مستمرة إلى حل مشكلة فقدان العمل، وإزاحة الإنتاج المحلي، وقلة الخيارات، وتعرض الأسواق العالمية إلى التقلب. وإذا أُريدت الاستفادة أقصى ما يمكن من مزايا التجارة الدولية وتحرير التجارة وتخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن، صار شرطاً لازماً وضع سياسات واضحة في تركيزها وتماسكها على صعيد التجارة والتنمية محلياً ودولياً وإحداث آليات للدعم وإقامة شبكات للضمان الاجتماعي. لذا من اللازم بوجه خاص أن تراعي المفاوضات المقبلة ذلك وأن تعد له بطريقة منتظمة. وسيقتضي الأمر التعاون والعمل التدريجي الصحيح - حسب قدرات البلدان النامية، ومستوى الالتزامات التي ستتحملها، وحسب تكاليف التنفيذ - كما سيتطلب الأمر إيجاد الموارد المالية والتقنية الكافية. وتحتاج البلدان النامية إلى مساعدة ملموسة من أجل بناء القدرة على التوريد ووضع شبكات الضمان، لتغطية تكاليف التكيف من جهة والمساعدة في التخفيف من حدة قلة الخيارات التجارية. لذا تعد المساعدة التقنية الدقيقة في هدفها الشاملة في نطاقها والعالية في جودتها عنصراً هاماً إلى جانب بناء قدرات أكبر على صعيد المؤسسات والهياكل الأساسية. إذ ينبغي تحسين هذين العنصرين بما يتجاوز نطاق التعاون التقني التقليدي الرامي إلى تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية بوسائل منها بناء قدرات أكبر على صعيد المؤسسات والهياكل الأساسية.

٤- ويتمحور ضمان المكاسب الإنمائية من التجارة الدولية حول السياسات الوطنية للبلدان النامية ذاتها. غير أنه من الحاسم أيضاً إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية وإيجابية ووضع البلدان المتقدمة لسياسات متماسكة متكاملة داعمة.

ثانياً - النظام التجاري الدولي في مفترق الطرق

وزيادة أهميته بالنسبة للبلدان النامية

٥- افتراضاً لكون ازدياد التجارة سيحقق الرفاهية ومكاسب فعالة للجميع، لا تزال المحاولات والتبريرات مستمرة لتحرير التجارة وسن قوانينها بشكل غير مسبوق وعلى نطاق أوسع في النظام التجاري الدولي. فعلى الصعيد المتعدد الأطراف، شكل إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ نقلة نموذجية من خلال تناول قضايا السياسة العامة "المرسومة داخل الحدود" في سياق مشروع واحد. فكان أن زاد ذلك بقدر هائل من النطاق الموضوعي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وتم الإعلان عن وضع نهج تكاملي إزاء النظام التجاري، الذي يسعى برنامج عمل الدوحة إلى السير به قدماً. وعلى الصعيدين الإقليمي والثنائي، أيضاً، ازدادت ترتيبات التجارة والتكامل الاقتصادي قوة وعمقاً وزخماً على مستوى التعاون بين بلدان الشمال وبين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب، وتستأثر حالياً بقرابة نصف المجال التجاري العالمي. ومن خلال هذه العمليات وما يخلفه انتشار النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية من أثر بالنسبة لتشغيل الناس بل حتى لبقائهم في كل الأنحاء تتأكد

أهمية وضع أولويات للتنمية في مجال التجارة والمفاوضات التجارية. ثم إن طبع عمليات التفاوض واتخاذ القرارات بطابع الشمولية والملكية والشفافية والديمقراطية، وطنياً ودولياً، أصبح حالياً شرطاً أساسياً لإظهار ازدهار الديمقراطيات في العالم والمتمثل في ازدياد عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٦- وبما أن عملية اندماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي شملت بشكل متزايد عملية مطابقة سياسات هذه البلدان ومقاييسها مع سياسات البلدان المتقدمة ومقاييسها، ثمة عدد من الأمور المتوقعة ضمناً من مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي وهي: (أ) أن تكون احتياجاتها وظروفها الإنمائية والمالية والتجارية "مدججة" تماماً ضمن إطار الحقوق والواجبات؛ (ب) أن يُعد ما يكفي من الدعم والمساعدة الدوليين، في المجال التقني والمالي، من باب دعم الهياكل الأساسية وعملية التكيف؛ (ج) أن تقابل عملية التحرر والتكيف الهيكلي في هذه البلدان عملية مماثلة، لا سيما لدى شركاء البلدان المتقدمة؛ (د) أن تكون الأسواق الدولية أقل قصوراً وتحريفاً للواقع وأن تسمح للمؤسسات التجارية من البلدان النامية بالمنافسة العادلة والاستفادة أفضل ما يمكن من فعالية الإصلاح الاقتصادي؛ (هـ) أن تعزز فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق الكبرى على نحو تفضيلي ثابت في المجالات الأصلية والجديدة التي فيها لهذه البلدان امتياز نسبي فيما يتعلق بالسلع والمواد المصنعة والخدمات؛ (و) أن تعالج مواطن ضعفها وقصورها في القدرة على المساومة. وقد عزز إعلان الدوحة هذه التطلعات بالسعي إلى "جعل احتياجات البلدان النامية ومصالحها محور برنامج العمل المعتمد...".

٧- كبيرة هي المكاسب التي كانت تُصب الأعين وموضع وعد، بما فيها "الصفقة الكبرى" التي أبرمت في أكثر جولة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف طموحاً، ألا وهي جولة أوروغواي، التي أفضت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، في نهاية جولة أوروغواي، أشارت التوقعات إلى أن مكاسب الإيرادات السنوية لمجموعة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية ستبلغ بحلول ٢٠٠٥ ما قدره ١١٦ بليون دولار^(١)، من مجموع زيادة قدرها ٥١٠ بلايين دولار في الإيرادات السنوية في العالم^(٢). ومن وجهة نظر البلدان النامية التي تشكل غالبية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ينبغي للعمل الذي لم يتم في جولة أوروغواي أن يكتمل، وللاتفاقات التي أبرمت أن تنفذ، ولمكاسبها أن تتحقق. وقد لفتت بلدان نامية عديدة الانتباه إلى الضرورة الملحة التي تدعو إلى العمل بالأحكام والولايات الخاصة التي نص عليها إعلان الدوحة في مجال التنمية، وإلى تصحيح مواطن الاختلال في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي إعطاء الأولوية إلى خططها الأساسية الرامية إلى الوصول إلى الأسواق والمتعلقة بتحرير التجارة، لا سيما في مجالات مثل السلع الزراعية وغير الزراعية (الوصول إلى أسواق السلع غير الزراعية) وأسلوب التوريد الرابع للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٨- ولتحقيق هذه الأهداف ومواجهة هذه التحديات، ينبغي تجديد الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه الوسيلة الرئيسية لتحقيق المكاسب الإنمائية من التجارة وتجدد هذه الثقة بإحراز تقدم فعلي واتخاذ

إجراءات ملموسة، لا سيما بعد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية. وينبغي أيضا مواجهة عودة الحمائية من جديد والمخاوف من فقدان العمل في بعض الأسواق الرئيسية، في كل من المجالات القديمة والجديدة التي تكتسي أهمية بالنسبة للبلدان النامية.

٩- ولجميع البلدان مصلحة مشتركة في نجاح برنامج عمل الدوحة وإنجاز خطته الأساسية. وإذا عمل بهذا البرنامج ونُفذ بشكل فعال، فسيضع العناصر اللازمة لتحقيق ما اصطلح عليه إعلان قمة الألفية باسم "نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح ومنصف ويستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي". وهكذا قد يساعد هذا النظام في تعزيز تعددية الأطراف؛ ووقاية البلدان النامية خاصة من التعسف والعمل على ضمان الإنصاف والمساواة في العلاقات التجارية؛ وتنشيط التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والإئمائي وتشجيع التضامن والتآزر في التنمية؛ ويكون بشارة خير للاقتصاد العالمي، الذي تسوده الآن حالات عديدة من الترقب وتوقعات ببطء النمو؛ ويرسل إشارات إيجابية إلى المستثمرين والتجار من شأنها أن تشجع على زيادة التدفقات التجارية والاستثمارية؛ ويعمل عمل نظام إرسال من أجل الحد من الفقر المدقع المتفشي من خلال إتاحة فرص جديدة للفقراء؛ ويمكن البلدان والمجتمع الدولي من تقديم منافع عامة مثل استدامة البيئة، وسبل وصول الجميع إلى البضائع والخدمات والتكنولوجيات الأساسية، والحصول على الأدوية الأساسية.

١٠- وينبغي إعطاء الأولوية إلى تدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع التركيز على القضايا الموضوعية والأساسية للتجارة والتنمية، مما يسهل مفاوضات الدوحة وتنفيذ خططها الإئمائية ويسمح بتناول قضاياها حسب الأولوية. والواقع أنه لا بديل أفضل من وجود نظام تجاري متعدد الأطراف إئمائي التوجهات لتعزيز التجارة الدولية وضمان المكاسب الإئمائية منها.

ثالثاً - التوجهات السائدة في التجارة الدولية والتنمية

١١- يبدو أن التجارة الدولية قد حققت قفزة في نموها؛ إذ زادت نسبتها من ٣ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٤,٧ في المائة (١٣ في المائة من حيث القيمة بالدولار) عام ٢٠٠٣. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن هذه الزيادة ستبلغ ٧ في المائة عام ٢٠٠٤. وبصرف النظر عن الدور الذي تقوم به البلدان المتقدمة الكبرى، ساهمت البلدان النامية في التنمية مساهمة كبيرة إذ حققت نموا قويا بلغت نسبته ٩ في المائة. ويعزى معظم هذا التحسن في الأداء إلى زيادة الإقبال على الاستيراد في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بدرجة أقل. وجاءت الصين في طليعة البلدان الآسيوية التي حققت نموا تجاريا هائلا بزيادة قدرها ٣٠ في المائة، بينما سجلت أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأقل البلدان تقدما نموا متواضعا. وزادت البلدان النامية حصتها من التجارة الدولية لتبلغ ٣١ في المائة بحلول عام

٢٠٠١. واليوم، تمثل السلع المصنعة حوالي ٧٠ في المائة من صادرات البلدان النامية من السلع، مما يشير إلى اتجاه نحو مزيد من التنوع.

١٢- وثمة تباينات كبيرة بين البلدان في أدائها. فلا تزال بلدان نامية كثيرة، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان المعتمدة على السلع، مهمشة في التجارة الدولية والنظام التجاري كما أنها لا تزال عرضة للهزات الخارجية^(٣) وكانت البلدان النامية التي تمكنت من التحول من إنتاج السلع الأولية إلى السلع المصنعة قد فعلت ذلك في معظمها بالتركيز على منتجات كثيفة الموارد والعمالة، عادة ما تفتقر إلى الحركية في الأسواق العالمية، وتكون ذات قيمة إضافية متدنية، أو تخضع لمستويات عالية من المنافسة التي من شأنها أن تنزل الأسعار بسرعة. وانتقلت بلدان نامية بسرعة إلى تصدير منتجات شديدة الاعتماد على المهارة والتكنولوجيا، حظيت بتوسع سريع في التجارة العالمية خلال العقدين الماضيين. وتمكنت بلدان نامية، منها بلدان في شرق آسيا اتجهت نحو التصنيع في اقتصادها حديثاً، من تحقيق زيادة سريعة في حصصها من القيمة المضافة للسلع المصنعة في العالم وهي زيادة طابقت أو فاقت الزيادة في حصصها من تجارة السلع المصنعة في العالم. فكثيراً ما تكون هذه الصادرات في طليعة سلسلة القيمة.

١٣- وفي جميع البلدان، ما فتئ اقتصاد الخدمات يزداد أهمية على مدى العقدين الماضيين وساهم بحصة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويعد قطاع الخدمات نشاطاً اقتصادياً أساسياً، له دور أساسي على صعيد الهياكل الأساسية وتأثير كبير في مجال الحد من الفقر. بيد أن هناك تبايناً بين البلدان والمناطق فيما يتعلق بتطور اقتصاد الخدمات وخدمات الهياكل الأساسية. فقد استأثر قطاع الخدمات بنسبة ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية في المتوسط بحلول عام ٢٠٠٠، بينما بلغت حصة البلدان المتقدمة في هذا المجال ٦٨ في المائة. وتمثل التجارة في الخدمات نسبة ١٦ في المائة من مجموع تجارة البلدان النامية وهي في توسع بالوتيرة ذاتها التي تتسع بها التجارة في السلع. وبلغت حصة العاملين في أنشطة الخدمات نسبة ٧٠ في المائة في معظم البلدان المتقدمة و ٥٠ في المائة في بلدان نامية عديدة. ويعد معظم الشركات العاملة في مجال الخدمات المشغل التقليدي للنساء، بما في ذلك الحكومة، التي تحتفظ بدورها في تقديم الخدمات في العديد من البلدان النامية.

١٤- وازدادت حصة البلدان النامية في مجموع الصادرات العالمية من الخدمات لتبلغ ٢٣ في المائة بحلول عام ٢٠٠١، بينما ازدادت حصتها من الواردات العالمية لتبلغ ٢٥ في المائة. ورغم أن مجموعة أقل البلدان نمواً لا تستأثر إلا بحوالي ٠,٤ في المائة من مجموع صادرات العالم من الخدمات التجارية، وبما يقرب من ١ في المائة من وارداتها من هذه الخدمات، فإن حصة الخدمات في إجمالي التجارة لكل بلد على حدة تكتسي أهمية من دون منازع. وبالتالي، يظل معظم البلدان النامية من المستوردين تماماً للخدمات. ويكمن امتيازها النسبي في صادراتها من الخدمات الكثيف استخدامها للعمالة، وتتم هذه الصادرات في معظمها عبر التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين (أسلوب التوريد ٤ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات). ويزداد الاهتمام بالتجارة الإلكترونية ونقل

الخدمات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية بالنسبة لعدد من البلدان ويرتبط ذلك بتحقيق مستوى معين من التنمية.

رابعاً - النهج المتبعة في مجال السياسة العامة من أجل تحقيق المكاسب الإنمائية

١- دور التجارة، وتحرير التجارة ومجال السياسات

النمو الاقتصادي والحد من الفقر

١٥- على مدى العقدين الماضيين، شكل السجل المتفاوت للبلدان النامية فيما يتعلق بالأداء التجاري والنمو الاقتصادي والحد من الفقر مصدر نقاش دولي متواصل بشأن دور التجارة وإصلاح السياسات التجارية في عملية التنمية. فقد ازداد التفاوت في الدخل ولا يزال يشكل مشكلة تعانيها البلدان فيما بينها وبدخلها، ولا يزال الفقر متفشياً في البلدان النامية، حيث يعيش حوالي ١,٢ بليون شخص على أقل من دولار واحد يومياً في ١٩٩٩، مما يجعل الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول ٢٠١٥ تحدياً صعباً. ونظراً لهذا المستوى من الفقر، فيما يتعلق بالأداء الإقليمي، كان النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته منطقة شرق آسيا في التسعينيات عاملاً رئيسياً في انخفاض مستوى الفقر في المنطقة؛ فعلى مدى هذه الفترة، بلغ متوسط النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي ٦,٤ في المائة، وانخفضت نسبة الفقر بما يفوق ٤٠ في المائة^(٤). ولكثرة السكان في هذه المنطقة، كان هذا الانخفاض عاملاً كبيراً في نقصان الفقر في العالم بنسبة تقارب ١٠ في المائة في التسعينيات. فعلى سبيل المثال، لم يزد النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلا بنسبة ١,٦ في المائة وزادت نسبة الفقر بحوالي ٢٠ في المائة، بينما هبط المعدل السنوي للنتائج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء إلى نسبة -٠,٤ في المائة وازداد مستوى الفقر بما يفوق ٣٠ في المائة. ومؤخراً، تنبأ البنك الدولي بحدوث انقلاب في هذه الاتجاهات السلبية متوقعا نمواً متساوياً في الناتج المحلي الإجمالي في جميع المناطق النامية، وارتباط ذلك بوقوع انخفاض في مستويات الفقر بحلول عام ٢٠١٥ في جميع المناطق ما عدا أفريقيا^(٥). ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التوقعات تستند إلى التحسن الكبير في المزايا التجارية التي ستجنيها البلدان النامية من التبادل التجاري بعد مواصلة تحرير التجارة في الأسواق العالمية. غير أن إتيان عملية تحرير التجارة بأقل مما هو مرغوب بالنسبة للبلدان النامية سينال من تحقيق هذه التوقعات المشجعة.

تحرير التجارة

١٦- شكل تحرير التجارة الجزء الأساسي للمشورة في مجال السياسة العامة في العقود الأخيرة وأحد أبرز خصائص العولمة. فقد اضطلع معظم البلدان النامية في مختلف المناطق بعملية تحرير شامل للتجارة منذ مطلع الثمانينيات كجزء من عمليات أوسع لإصلاح السياسات، تم جُلها بمشورة مع مؤسسات مالية دولية من أجل التثبيت والتحرير والخصخصة. غير أن الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة أسفرا عن نتائج متفاوتة من حيث النمو الاقتصادي المستدام والتحسين في مؤشرات التنمية الإنسانية للعديد من البلدان النامية. ورغم ذلك، قد يكون التعاطي للتجارة الدولية والتعرض للمنافسة الدولية نتيجة إصلاح الاقتصاد وتحريره مصدرا هاما للنمو الاقتصادي ويدل على ذلك العديد من التجارب الناجحة. غير أن التجربة أثبتت أن هذه العلاقة لا تتطور بصورة تلقائية، وإنما ينبغي أن تكتمل بتدابير أخرى وطنية ودولية في مجال السياسة العامة، يقع بعضها خارج نطاق السياسة التجارية. وإذا كانت التجارة لا تشكل غاية في حد ذاتها، فإنها تظل وسيلة للمساهمة في تنمية متوازنة عادلة مستدامة إذا هي أكملت سياسات أخرى - وطنية ودولية - في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والبيئي.

١٧- وتشير التجارب الناجحة لبعض البلدان الحديث عهدا بالتصنيع في شرق آسيا (وإن لم تكن في حصن من الهزات الخارجية الكبرى) إلى وجاهة النهج الاستراتيجية الفعالة المتبعة إزاء التجارة وإصلاح السياسات التجارية والتي تركز على الجمع والتنسيق بين تحرير التجارة، والسياسة التعريفية والسياسة الصناعية في جنيها للمكاسب الإنمائية من التجارة الدولية وتدفع الاستثمارات. ولوضع السياسات التجارية في موضع استراتيجي ضمن الاستراتيجيات الإنمائية يقتضي الأمر اتباع نهج منسق إزاء ثلاث قضايا أساسية مترابطة بشكل وثيق وهي: (أ) توجيه السياسة التجارية لكي تكون فعالة في توسيع نطاق الأسواق في وجه الصادرات وتحسين الظروف الخارجية للصادرات، بطرق منها السعي إلى إزالة العقبات التي تعرقل دخول الأسواق الرئيسية وغيرها في البلد؛ (ب) جعل السياسات الاقتصادية تدعم تنويع الاقتصاد، وتعزيز قدرات التوريد وهيئة الظروف التي تشجع الاستثمار الداخلي وتحسن قدرة الشركات المحلية على المنافسة؛ (ج) اتخاذ تدابير ملازمة على صعيد السياسة العامة فيما يتعلق بوضع سياسات ملائمة في مجال الهياكل الأساسية المادية والمرتبطة بالتجارة وسياسات اجتماعية ومالية تقدم تدابير ملائمة في إطار سياسات العمل (مثل شبكات الأمان وبرامج إعادة التجهيز وإعادة التدريب لمواجهة ازدياد المنافسة والتكيف الهيكلي)، وأطرا تنظيمية قوية سليمة، بما في ذلك أطر إدارة التدفقات المالية.

١٨- وينبغي للجهود الدولية والوطنية المبذولة من أجل ضمان المكاسب الإنمائية من التجارة أن تقوم على تقييم موضوعي وواقعي لتجربة البلدان النامية في مجال السياسات المتبعة، وللآثار التي تخلفها سياسات البلدان المتقدمة في الأداء التجاري والتوقعات التجارية للبلدان النامية، ولواقع اقتصادها ومؤسساتها. وإذا كانت السياسات التجارية

والإنمائية للبلدان النامية ذاتها عاملا رئيسيا، نظرا لما تتسم به سياسات البلدان المتقدمة من وزن وأثر كبيرين بل حاسمين أحيانا في مجال التجارة الدولية، والنظم المالية والنقدية، فإن للبيئة الخارجية أهمية حاسمة أيضا. وينبغي لواقعي السياسات الوطنية والمجتمع الدولي حل المشاكل الرئيسية الخارجة عن نطاق التجارة على وجه السرعة. ومن هذه المشاكل، على سبيل المثال، إدارة الموارد بشكل ملائم، والقدرة على سداد الديون، والحد من الفقر وحماية البيئة.

ترابط التجارة والسياسة الإنمائية

١٩- من القضايا الشاغلة للبال اليوم مسألة إدارة التفاعل الحاصل بين التجارة والسياسة الإنمائية على الصعيد الوطني والتعايش المفيد لهذه السياسات مع العمليات الاقتصادية العالمية. ومن هذه العمليات التي تؤثر في نتائج الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التجارة الدولية، والنظام المالي والنقدي؛ والأسواق الدولية للتجارة في السلع والخدمات والتكنولوجيا؛ وسلوك المؤسسات التجارية العالمية. لذلك ينبغي لهذه العمليات أن تكون حساسة إزاء الجهود الوطنية المبذولة في مجال التنمية ومتسقة معها. وعلى البلدان النامية أن تقوم بترشيد النهج المتبعة وتحقيق التماسك في الجهود الرامية إلى تناول مختلف القضايا المتعلقة بالمشاكل، والتحديات، والمبادرات الإقليمية والقدرات الوطنية. ليست هناك وصفة واحدة أو عالمية لسياسة تجارية وإنمائية قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر بشكل سريع. على العكس من ذلك، ينبغي وضع السياسات وفقا للظروف الوطنية، والبناء على الدروس المستخلصة من التجارب وأفضل الممارسات المتبعة.

٢٠- إن حتمية الانفتاح أكثر على التجارة والاستثمار، وشمولية نطاق النظام التجاري الدولي، وشدة الضغط على حرية الاقتصاد وطنيا ودوليا، تبرز ضرورة إيجاد المرونة والمجال للملائمين لوضع خيارات للسياسة الإنمائية بحسب مستويات التنمية إذا أرادت البلدان النامية أن تبرز تقدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها المجتمع الدولي. فقد كانت البلدان المتقدمة، في تسلفها سلم التنمية، تتمتع عبر التاريخ بمجال كبير في السياسة العامة تخصصه لاستراتيجياتها الإنمائية، بل إنها لا تزال على هذا المجال محافظة. ويعد مجال السياسة العامة مهما مع مرور الوقت لغرض التنمية وللحفاظ على مصلحة الجمهور (كما هو الشأن في مجالات من قبيل إحداث فرص العمل؛ ونقل التكنولوجيا؛ وتطوير الصناعات والمؤسسات التجارية محليا؛ وتقديم الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية؛ وحماية التنوع الثقافي، والتراث، والمعرفة التقليدية والبيئة؛ وتحسين الظروف الاجتماعية؛ وإتاحة الفرص المتساوية؛ واستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتلبية الأولويات المحلية؛ والقضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين). ويقتضي تحقيق التنمية المثلى والنمو الاقتصادي قدرا كبيرا من الخبرة، والمداوات المحلية فيما بين أصحاب المصلحة، وإعادة رسم السياسات وتحديد المؤسسات، بحيث تستمد هذه الإجراءات جذورها من تلبية احتياجات الناس ومراعاة مصالحهم الحقيقية. غير أن ذلك لا يعني بأي حال القطيعة مع العولمة وتحرير الاقتصاد

والتحلل من الالتزامات المتعددة الأطراف. إنما يعني ذلك ضرورة جعل مجال السياسة العامة عاملا من عوامل النظام التجاري الدولي المتطور.

٢- تقويم مواطن الخلل الاقتصادي والمؤسسي

القيود الهيكلية والمؤسسية

٢١- يتزايد التسليم بأن العمل بنهج واحد يسري على الجميع من أجل دمج بلدان متفاوتة في درجة مشاكلها الهيكلية والمؤسسية والتنظيمية وغير ذلك في نظام تجاري متعدد الأطراف من شأنه أن يؤدي إلى التباين في المزايا المستفادة والتكاليف المحتملة. والسبب في مواطن الخلل هذه راجع إلى عدد من العوامل المؤسسية والهيكلية مثل مستويات الدخل، وحجم المؤسسات الاقتصادية العاملة، وأنماط التخصص، وغيرها من العوامل الهيكلية والمؤسسية^(٦). فعدم كفاية الهياكل الأساسية وارتفاع تكاليفها، بما فيها الهياكل المتعلقة بالتجارة، والتمويل، والتكنولوجيا، والطاقة، والنقل، والتسويق والخدمات التي تتطلب مهارات كبيرة، كلها أمور تزيد من تكاليف الإنتاج في العديد من البلدان النامية، مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة ويعرقل عملية التنوع لإنتاج مواد ذات قيمة إضافية أفضل. والبلدان النامية عاجزة في معظمها عن تقديم المساعدة اللازمة إلى مشاريع جديدة محتملة وحديثة العهد ذات نشاط تصديري قد يكون فيها لهذه البلدان امتياز نسبي فعلي أو ضمني. ويعني القصور الهيكلي أيضا و"ضعف المؤسسات" قلة قدرة الأسواق المحلية على استيعاب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الناجمة عن التكيف أو عن الهزات المحلية والخارجية. وإذا كان حجم مؤسسات تجارية في البلدان النامية قد بلغ النقطة الحاسمة التي تؤهلها للمنافسة بفعالية في الأسواق العالمية، فإن جل المؤسسات التجارية في البلدان النامية عبارة عن مؤسسات تجارية صغيرة ومتوسطة.

٢٢- وفي سياق الموارد المحدودة، تواجه البلدان النامية صعوبة في إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد اللازمة لإنجاح التجارة بينما هناك بعض الأولويات الملحة في مجال التنمية (مثل مكافحة انتشار الفقر، والأمية، والجوع وسوء التغذية والأوبئة) تستأثر حقا بالنصيب الأوفر من اهتمام مؤسستها ومن مخصصات ميزانيتها. وإذا لم يحظ الاندماج في النظام التجاري الدولي بدعم كاف ولم يتم بشكل تدريجي، فقد تكون تكاليف هذا الاندماج أكبر بكثير من مزاياه. لذا ينبغي إدراج جميع هذه العوامل ضمن عملية دمج التجارة في التنمية ودمج التنمية في النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية. وبالتالي ينبغي أن تكون المعونة من أجل التجارة والمعونة من أجل التنمية كافييتين في المقدار دقيقتين في الهدف وتدعم إحدهما الأخرى. ويدل على ذلك تخصيص الاتحاد الأوروبي لصناديق من أجل دعم الهياكل والتماسك مساعدة في اندماج الأعضاء الجدد والضعفاء اقتصاديا^(٧). ويؤكد هذا التوجه أيضا المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة في مجال تكيف التجارة في إطار هيئة تنمية التجارة^(٨).

اتساق النظامين التجاري والمالي

٢٣- يعد اتساق التجارة مع النظم المالية الدولية أمراً ضرورياً لتحسين الآفاق الإنمائية بشكل حقيقي، هذه الآفاق التي ينال منها سداد الديون الآخذة في الارتفاع وغيرها من التدفقات المالية التي تخرج من بلدان نامية عديدة. وتعد قيمة صافي التدفقات من الموارد التي تنتقل إلى البلدان النامية قيمة سلبية قياساً برصيد الحسابات الجارية. فحسب التقديرات الأولية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، بلغ صافي الموارد المالية المنتقلة من البلدان النامية، بما في ذلك صافي تدفق رؤوس الأموال، وزيادات الأرصدة الاحتياطية وصافي الودائع من إيرادات الاستثمار الأجنبي، مستوى غير مسبق يقدر بمبلغ ١٩٢ بليون دولار عام ٢٠٠٢. نُقل من هذا المبلغ حوالي ٩٠ بليون دولار في شكل ودائع صافية من إيرادات الاستثمار الأجنبي، ويفوق هذا المبلغ مجموع صافي التدفقات من رؤوس الأموال، بما فيها التدفقات الرسمية لرؤوس الأموال، بحوالي ١٥ بليون دولار. وبالتالي فإن انتقال صافي الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة أمر واقع في جميع أنحاء العالم النامي عموماً، حتى بعد مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية. وترتب عن هذه الحالة آثار خطيرة، إذ تحرم البلدان النامية من قدرتها على إعادة استثمار الموارد المالية التي أدرتها التجارة في مجال التنمية وتنال من قدرتها على الاستثمار في زيادة التوسع التجاري.

٣- المعاملة الخاصة والتفضيلية

٢٤- أكد برنامج عمل الدوحة من جديد أهمية المعاملة الخاصة والتفضيلية بالنسبة للبلدان النامية وكونها مبدأ رئيسياً لنظام منظمة التجارة العالمية. ويؤكد هذا البرنامج من جديد أن "الأحكام التي تنص على المعاملة الخاصة والتفضيلية جزء لا يتجزأ من اتفاق منظمة التجارة العالمية" ويتفق على أن جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية "ستراجع بغرض تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفاعلية وقابلة للتطبيق". ويمكن استنتاج هدف المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية من شرط الجواز، الذي اتفق فيه على أن أي معاملة تفضيلية أو رعاية تقوم بها البلدان المتقدمة إزاء البلدان النامية بموجب هذا الشرط "ينبغي أن توضع وتعديل، عند الضرورة، لكي تستجيب للاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية للبلدان النامية". ومن هذا المنطلق، رأت بلدان نامية عديدة، عند تقديم مقترحاتها العديدة في المفاوضات، ضرورة وضع المعاملة الخاصة والتفضيلية على أساس تعاقدية ثابت وجعلها تستهدف تلبية احتياجاتها الخاصة. ولمن شأن الاتفاق على مجموعة من الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، تكون شاملة لعدة قطاعات ومحصورة في اتفاقات، وذات قيمة تجارية عملية من حيث تقديم إما مزيد من المرونة أو المعاملة التفضيلية، أن يسير بخطوة التنمية قدماً ويعزز ثقة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٥- وينبغي للمعاملة الخاصة والتفضيلية العريضة قاعدتها، غير التمييزية في نظرتها والإئتمانية في توجهها أن تجسد العناصر الرئيسية التالية: (أ) تعزيز المعاملة بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية وعدم التمييز مع التمسك بمبدأ المعاملة أقل من المعاملة بالمثل تماماً للبلدان النامية والمعاملة التفضيلية، كلما أمكن ذلك؛ (ب) ضمان مزيد من الاستقرار، والأمن والقابلية للتنبؤ في المعاملة الخاصة والتفضيلية؛ (ج) تعزيز سبل الوصول إلى الأسواق وفتح الأسواق في وجه السلع والسلع المصنعة والخدمات التي تحظى باهتمام البلدان النامية على صعيد التصدير وتقويم مواطن الاختلال الحالي؛ (د) منح البلدان النامية ما يكفي من المرونة والمجال فيما يتعلق بالمسائل الداخلية والاتفاقات التي تتطلب كثيرا من الموارد؛ (هـ) المراعاة التامة للبعد الإئتماني في القضايا الجديدة والناشئة؛ (و) وضع فترات انتقالية تجسد مستوى البلدان النامية في مجال التنمية والقدرة على التنفيذ؛ (ز) تعزيز الاتساق حتى تراعي المؤسسات المالية والجهات المانحة الدولية مراعاة تامة اعتبارات المعاملة الخاصة والتفضيلية.

٤- الأفضليات التجارية

٢٦- لنظام الأفضليات المعمم وغيره من الأفضليات التجارية الأحادية دور هام في تعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق. فقد بلغ إجمالي قيمة التجارة الفعلية بموجب خطط نظام الأفضليات المعمم ٧١,٤ بليون دولار عام ٢٠٠١، مقارنة بالقيمة الإجمالية المقدرة لتغطية المنتجات بموجبها والبالغة ١٨٣ بليون دولار، مما يمثل نسبة استخدام قدرها ٣٨ في المائة. ويشير ذلك إلى وجود مجال كبير لتحسين استخدامها مع الحفاظ على الأهداف الأصلية لنظام الأفضليات وهي عدم التمييز وعدم المعاملة بالمثل. ومما يرحب به في هذا الصدد اتخاذ مبادرات من قبيل كل شيء ما عدا السلاح، والقانون الأمريكي بشأن النمو والفرص والتحسينات التي أجرتها أستراليا وكندا واليابان على خططها الموضوعية في إطار نظام الأفضليات المعمم. غير أنه قدّر أن الاستخدام الفعلي للأفضليات من قبل أقل البلدان نموا لا يزال دون مستوى إمكانات هذا النظام وتغطيته^(٩). ويرجع تدني هذا الاستخدام أساسا إلى الشروط التي تربط بالأفضليات، لا سيما قواعد المنشأ والعقبات التي تعرقل الدخول إلى الأسواق. ولتحسين قيمة الأفضليات التجارية وزيادة استخدامها، ينبغي بذل مزيد من الجهود لإتاحة استقرار أكبر، ووضع قواعد واقعية لتحديد المنشأ تتلاءم مع القدرة الصناعية للبلدان النامية، وتوسيع تغطية البلدان والمنتجات. وقد أثار تقلص نظام الأفضليات مخاوف لدى البلدان المستفيدة من نظام الأفضليات. وستساعد المبادرات المتخذة، لا سيما تلك التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية وأوساط المانحين، من أجل التكيف مع هذا التآكل على التخفيف من شدة المخاوف من تحرير نظام الدولة الأولى بالرعاية والخسائر المتوقعة نتيجة له.

٥- المكاسب المحققة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

٢٧- مساهمة النظام التجاري المتعدد الأطراف في توسع التجارة الدولية أمر لا جدال فيه وضروري. غير أن السؤال الرئيسي يتعلق بطبيعة الجوانب في برنامج عمل الدوحة التي ستدر أقصى ما يمكن من المزايا في التنمية

ولأي بلدان. وتتعلق قضايا أخرى ذات صلة بتقييم المكاسب بالمساهمة النسبية للبلدان النامية بتحرير نفسها وبتحرير جهات أخرى في تحقيق المكاسب. واحتج البعض أيضا بأن على البلدان النامية أن تقوم بما يلزم لاستبدال خطة وصولها إلى الأسواق بالحفاظ على مجال السياسة العامة، نظرا للروابط القائمة مع الاستراتيجيات الإنمائية. وأثيرت أسئلة تتعلق بترتيب المجالات الرئيسية للمكاسب حسب الأولويات وبتقدير هذه المجالات، التي ينبغي تنفيذها لكي تكفل المفاوضات التجارية بالنجاح. وتستند هذه المكاسب المتوقعة إلى بعض الفرضيات وتمثل قيمة الفرص التي ستسرح، بينما ستتطلب ترجمة هذه الفرص إلى أداء تجاري فعلي ومكاسب حقيقية وضع سياسات واتخاذ إجراءات ملائمة على الصعيد الوطني والدولي.

الزراعة

٢٨- في معظم البلدان النامية، تعد الزراعة القطاع السائد من حيث العمالة التي يشغلها والإيرادات التي يدرها، وإن كانت قيمته المضافة صغيرة نسبياً. والتجارة في السلع الزراعية مهمة جدا للبلدان النامية، إذ كثيرا ما تستأثر هذه المنتجات بأزيد من ٥٠ في المائة من جميع الصادرات. وبما أن اعتماد أفقر الناس في العالم على المنتجات الغذائية اعتماد شديد على نحو غير متناسب، من ناحية الدخل ومن حيث النفقات كذلك، تعد المفاوضات بشأن الزراعة وثيقة الصلة بالفقر. فالتعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية أضعاف مضاعفة للتعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات غير الزراعية، كما أن البلدان المتقدمة لا تزال شديدة الدعم للأسواق المحلية والإعانة للصادرات. ويقدر أن إجمالي الدعم المقدم إلى الزراعة عام ٢٠٠٢ في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بلغ ٣١٨ بليون دولار، أو نسبة ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١١). وما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، قدم في المتوسط ٦,٢ بلايين دولار سنوياً من الإعانات للصادرات التي تعطي للمصدرين امتيازاً مباشراً على مستوى التكاليف في جميع أنحاء العالم، وكانت هذه الإعانات في غالبيتها العظمى من البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن قضايا مثل تصاعد التعريفات الجمركية والأنظمة المتعلقة بالصحة والصحة النباتية تجعل من الصعب على البلدان النامية أن تزيد من إيرادات صادراتها.

٢٩- وأكدت بلدان عديدة أهمية المكاسب المحققة من إصلاح التجارة الزراعية وتحريرها والتي ستزداد بتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، مما يتيح الفرصة للجميع ويشجع على إنعاش القطاع الزراعي للبلدان النامية. وتباين كثيرا تقديرات المساهمة في تحقيق مكاسب على مستوى الرفاه في العالم من خلال الإزالة التامة للعقبات التجارية التي تعترض الزراعة، غير أن هذه المساهمة قد تبلغ ١٦٥ بليون سنوياً، ستلقى البلدان النامية حوالي الربع منها^(١١). وحسب سيناريو التحرير الكامل، ستبلغ قيمة الزيادة في التجارة حوالي ٢٥ بليون دولار، قد تنال منها البلدان النامية حوالي ٣٠ في المائة. وبالتالي يظل إجراء إصلاح أساسي من خلال تخفيض إعانات الصادرات وإغائها تدريجياً، والحد كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه صورة التبادل التجاري، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق

الزراعية بقدر كبير، أكبر المجالات الحاسمة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. فمكاسب المتنافسين من المصدرين الزراعيين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مكاسب شتى، كما أن المصدرين المحتملين، الذين هم بصدد تطوير وتحسين قدراتهم على التوريد والمنافسة، سيتمكنون أيضا من دخول الأسواق العالمية ومن الحفاظ على مكانتهم فيها. أما أقل البلدان نمواً، والاقتصادات الصغيرة والبلدان النامية المستوردة للغذاء، التي تواجه مشاكل في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير إنتاجها واستجابتها من جانب العرض، فستواجه تكاليف التكيف وستحتاج إلى دعم -عبر آليات سوقية على سبيل المثال- من أجل تفعيل "قرار مراكش بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة للغذاء" وحتى يعمل أعضاء منظمة التجارة العالمية على تنفيذ القرار.

الوصول إلى الأسواق ودخولها والقدرة على المنافسة فيها

٣٠- للبلدان النامية مصالِح تجارية كبرى في المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية، من حيث الوصول إلى هذه الأسواق ودخولها ومرونة التنمية. وإذا كان الوصول إلى الأسواق شرطا أساسيا لدخول الأسواق، فذلك شرط غير كاف، وبالتالي من اللازم تناول الظروف الحقيقية المحيطة بالوصول إلى الأسواق. فهذه الظروف آثار خطيرة تخلفها لدى البلدان النامية من حيث ارتفاع تكاليف احترام المواصفات، والخسائر المحتملة أو الفعلية في المبادلات التجارية، إذ تخضع صادراتها بشكل متزايد لهذه الظروف. وبناء عليه، من أجل تحقيق المكاسب حقا من تحرير الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، من اللازم اتخاذ تدابير محددة من أجل تطوير المستويات التقنية للبلدان النامية وقدرتها تطويراً كبيراً، لا سيما في مجال وضع المقاييس وفقا للمقاييس الدولية والمعايير العلمية في هذا الصدد.

٣١- ومن المجالات المهمة بالنسبة للبلدان النامية تحرير قطاع تجارة النسيج بموجب الاتفاق بشأن الأنسجة والألبسة، في ٢٠٠٥ حسب الولاية المسندة. ومن المتوقع تحقيق مكاسب من الإيرادات قدرها ٢٤ بليون دولار سنوياً، ومكاسب من عائدات الصادرات قدرها ٤٠ بليون دولار وإحداث فرص للعمل تناهز ٢٧ مليون وظيفة عمل للبلدان النامية^(١٢). وقد تكون مكاسب البلدان المتقدمة المستوردة نفسها على مستوى الفعالية والرفاه بهذا القدر - إذ تتحقق مكاسب سنوية قدرها ١٨ بليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية^(١٣) و ٢٥ بليون وحدة حساب أوروبية في الاتحاد الأوروبي^(١٤). وستعامل صادرات الموردين المفضلين معاملة صادرات غير المفضلين فيما يتعلق بإزالة الحصص، غير أنها ستظل متمتعاً بامتيازات تعريفية وغيرها. ومن جهة أخرى، ستغير الترتيبات التجارية الإقليمية الحالية من مكاسب كبار الموردين غير المفضلين التي حققوها في فترة ما بعد الاتفاق بشأن الأنسجة والألبسة. لذا ينبغي اتخاذ تدابير إيجابية لمساعدة البلدان النامية الأقل منافسة في التكيف مع نظام ما بعد الاتفاق بشأن الأنسجة والألبسة.

٣٢- وكجزء من المفاوضات الجارية في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والترتيبات التجارية الإقليمية، ثمة حاجة إلى تناول المسائل التالية: (أ) إزالة التحيز ضد صادرات البلدان النامية على مستوى التعريفات^(١٥)؛ (ب) الحد من تصاعد التعريفات والحيلولة دون بلوغها الذروة بالنسبة للصادرات المجهزة من البلدان النامية؛ (ج) مواصلة تحرير القطاعات التي تشكل أهمية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا من حيث التصدير؛ (د) التصدي لمسألة تقلص الأفضليات التي تواجهها بلدان نامية عديدة؛ (هـ) تحسين وتبسيط إجراءات قواعد المنشأ؛ (و) ضبط العقوبات غير التعريفية والعقوبات التقديرية المتطورة لدخول الأسواق، وإزالتها، عند الاقتضاء، لا سيما العقوبات المتصلة بالقواعد والمقاييس التقنية، وتدابير الصحة والصحة النباتية، والشروط البيئية والهياكل والممارسات المناهضة للمنافسة في الأسواق.

٣٣- وتسير المدونات الطوعية لقواعد السلوك ومبادرات التجارة العادلة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل متزايد لتشكل السمة البارزة للأسواق الدولية التي تشارك فيها البلدان النامية. وتعد هذه العوامل مفيدة لزيادة الوعي بالجوانب الاجتماعية والبيئية والإئتمانية للتجارة. ففي قطاع السلع، على سبيل المثال، تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات رائدة في العديد من الشركات الكبرى لتعزيز الروابط مع الموردين من البلدان النامية. ويمكن ذلك هؤلاء الموردين من الوصول إلى أسواق جديدة وأكثر استقرارا في كثير من الأحيان بالإضافة إلى تمكينهم من الوصول إلى طائفة من الخدمات مثل الائتمان وتوريد أدوات الإنتاج. ويتيح أيضا بقاء جزء أكبر من القيمة المضافة للمنتجات في بلدان الموردين. ورغم ذلك، ينبغي الحرص على ألا تصبح هذه المدونات والمبادرات (أ) جانبا من الشريطة الشكلية للتجارة؛ أو (ب) مكلفة إلى درجة العمل عمل العقوبات التي تعرقل صادرات البلدان النامية؛ أو (ج) عاملا يثني الشركات الكبرى عن الاستثمار في البلدان النامية والإقبال على سلعتها وخدماتها.

الخدمات

٣٤- نظرا للدور المركزي الذي تقوم به الخدمات من أجل التنمية، ثمة بعض الشروط الأساسية التي يتعين استيفاؤها من أجل تحقيق المكاسب المثلى للبلدان النامية من تحرير التجارة في الخدمات، سواء أكان ذلك بشكل مستقل أم في سياق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. من هذه الشروط، على الصعيد الوطني، اعتماد استراتيجيات لتقديم الخدمات، ووضع سياسات ملائمة في مجال الاقتصاد الكلي، وتعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية والمعنية بالمنافسة، وإقامة خدمات للهياكل الأساسية وضمان تعميم الوصول إلى الخدمات الأساسية، لا سيما لفائدة الفقراء. وتظل ضرورة تعزيز ودعم المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة من باب الأولوية في جميع قطاعات الخدمات في البلدان النامية. ومن شأن التدرج في تحرير الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مع وضع ما يلزم من شروط وقيود، أن يهيئ الظروف المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، فتتحقق بذلك المكاسب

بتطوير الهياكل الأساسية، وتسنيح الفرص لتصدير الخدمات، وتيسير الواردات من خدمات وتكنولوجيات على مستوى أعلى من الفعالية. وثمة شرط أساسي لزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات ألا وهو بناء قاعدة لتوريد خدمات تنافسية والعمل على تيسير سبل الوصول إلى التكنولوجيا، وشبكات المعلومات وقنوات التوزيع والمعلومات الدقيقة بشأن الأسواق والتشجيع على ذلك. وتواجه البلدان النامية أيضا عقبات تجارية كَأداء في أسواق البلدان المتقدمة ينبغي التصدي لها من خلال تنفيذ أحكام المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والالتزامات الخاصة بهذا الاتفاق تنفيذًا فعالًا.

٣٥- وتشير أبحاث أجريت مؤخرا إلى أن تحرير التجارة في الخدمات من شأنه أن يدر مكاسب على مستوى الإنعاش بقدر أكبر من أي مجالات أخرى، لا سيما من خلال العمل بأسلوب التوريد ٤. فمن شأن زيادة البلدان المتقدمة من حصصها من العمال المؤقتين الوافدين عليها بجميع مستويات مهارتهم زيادةً بنسبة ٣ في المائة من يدها العاملة أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب سنوية تعش جميع البلدان تقدر بحوالي ١٥٠ بليون دولار سنويا^(١٦). كما أن الأموال المحولة إلى البلدان النامية وتبلغ أزيد من ٩٠ بليون دولار سنويا تفوق قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تشكل مصدرا رئيسيا للتنمية والحد من الفقر.

٣٦- ويعد تحرير الوصول إلى الأسواق بالنسبة للتجارة المتصلة بأسلوب التوريد ٤ مهما في إعادة التوازن للنظام التجاري الدولي من حيث إتاحة تنقل اليد العاملة بحرية أكثر لكن بشكل منظم من أجل تلبية حاجة البلدان المتقدمة المتزايدة إلى خدمات تنافسية من حيث التكلفة في مختلف القطاعات التي تستخدم اليد العاملة بكثافة. ونظرا لكون اليد العاملة المصدر الوحيد والحيوي لقوة البلدان النامية في مجال التجارة في الخدمات، تطلب هذه البلدان الوصول إلى الأسواق للتجارة في الخدمات المقدمة في إطار أسلوب التوريد ٤ من أجل المشاركة في تصدير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخدمات الأعمال التجارية والخدمات المهنية، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الصوتية والبصرية، والخدمات السياحية وخدمات البناء. ويتعين وضع الترتيبات الحالية الثنائية أو الأحادية التمييزية والقابلة للتغيير في إطار أكثر قابلية للتنبؤ للالتزامات المتعددة الأطراف في مجال التحرير وذلك من خلال تناول القضايا التالية: (أ) توسيع نطاق الالتزامات بشأن فصل أسلوب التوريد ٤ عن أسلوب التوريد ٣ (الوجود التجاري) وزيادة مجال تغطيتها وعمقها؛ (ب) توضيح القضايا التعريفية؛ (ج) إزالة معايير الاحتياجات الاقتصادية ومعايير دخول أسواق اليد العاملة؛ (د) زيادة الشفافية والتبسيط فيما يتعلق بمنح التأشيرات، ورخص العمل وغير ذلك من الشروط التنظيمية والعمل على ألا تكون هذه الإجراءات مقيدة للتجارة أكثر من اللازم؛ (هـ) تيسير سبل الاعتراف بمعادلة الشواهد التعليمية والمؤهلات.

٣٧- ويشكل التعاقد الخارجي، في إطار أسلوب التوريد ١ في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (تقديم الخدمات عبر الحدود باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) حقبة جديدة للبلدان النامية امتياز نسبي فيها.

فقد تطور التعاقد الخارجي من ظاهرة محصورة داخل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ليتخذ بعداً جديداً تمثل في نقل هذه الظاهرة من الشمال إلى الجنوب. وتقدر نفقات التعاقد الخارجي بمبلغ ٣٢٠ بليون دولار عام ٢٠٠٣ ومن المتوقع أن تزيد لتبلغ ٨٢٧ بليون دولار عام ٢٠٠٨. ويشكل ذلك بالنسبة للبلدان النامية فرصة سانحة كبيرة لتحقيق مكاسب إنمائية فورية ودائمة. ففرص التعاقد الخارجي أكبر بالنسبة للبلدان النامية، إذ هناك طائفة كبيرة من البلدان المتوقع أن تزيد بقدر كبير من وجودها في الأسواق العالمية للتعاقد الخارجي. ومن الخدمات التقليدية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، من المتوقع التعاقد خارجياً بشأن ٢٥ في المائة منها مع البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٠^(١٧). ومن جهة أخرى يُعاد استثمار ما حققه التعاقد الخارجي من وفورات في الفعالية والتكاليف في اقتصادات البلدان الأصلية، مما يساهم في ضمان الاستمرارية للأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل في هذه البلدان.

٦- التجارة وسياسات المنافسة وقوانينها

٣٨- يشكل ازدياد تمركز السيطرة على الأسواق في يد قلة من الشركات العملاقة العالمي نطاقها ونفوذها تحدياً فريداً بالنسبة للبلدان النامية. إضافة إلى ذلك، تؤثر الاحتكارات والتكتلات الاحتكارية والممارسات المنافية للمنافسة في شبكات التوزيع الدولية تأثيراً سلبياً في دخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق. وعلاوة على ذلك، فإن سيطرة هذه الشركات إلى جانب ما تعيشه الأسواق والقطاعات الرئيسية من ظروف يقل فيها البائع، تميل إلى الحد من قدرة المنتجين والمؤسسات التجارية في البلدان النامية على المساومة، كما تحد من القيمة التي تحتفظ بها هذه الجهات ومن مشاركتها في سلسلة القيمة، وتقيّد دخولها إلى الأسواق. ومما ينال أيضاً من قدرة البلدان النامية على التجديد في التكنولوجيا وتنوعها والوصول إليها أنظمة حقوق الملكية الفكرية والشروط الحصرية التي تفرضها الشركات المهيمنة في مجالي الإعفاء من الضريبة والترخيص.

٣٩- وتحتاج البلدان النامية إلى وضع قوانين وأطر للمنافسة على الصعيد الوطني تتناسب واحتياجاتها ودرجة تنميتها، وتكتمل بالمساعدة التقنية والمالية من أجل بناء القدرات. فوضع سياسة تنافسية إنمائية التوجه تشمل التعاون بين الحكومات وانضباط المؤسسات التجارية له دور هام في ترويج قطاع مؤسسات تجارية قائم على المنافسة والحركية. وعلى الصعيد الوطني، تشكل المنافسة عاملاً وجيهاً لنجاح الإصلاح الاقتصادي، حيث تشمل المنافسة تحرير التجارة بشكل محكم التخطيط والتدريج، وتحرير الأسعار، والخصخصة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي قطاعات الزراعة والصناعة، والخدمات والتكنولوجيا، يتعين على حكومات البلدان النامية أن تقوم بسياساتها التنافسية لإيجاد الإطار الملائم للمساعدة في بناء القدرة على التوريد والمنافسة والعمل على تحقيق المكاسب على مستوى الفعالية في الاقتصاد والرفاهية للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، على البلدان النامية أن تدعم عملية تطوير منتجها ومؤسساتها التجارية في الداخل، وهي مؤسسات تجارية صغيرة ومتوسطة في معظمها، حتى

تبلغ المرحلة الحاسمة من حجمها وقدرتها على الاستمرار من خلال مختلف السياسات والوسائل. أما على الصعيد الدولي، على الحكومات أن تتخذ، تمثيا مع مجموعة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمنافسة^(١٨)، تدابير فعالة لوضع حد للهيكل والممارسات المنافية للمنافسة، وأن تكثف تعاونها مع البلدان النامية لمساعدة منتجها ومؤسساتها التجارية على الاستفادة من هذه التدابير.

٧- السلع الأساسية

٤٠- سلط توافق آراء مونتييري الضوء على ضرورة التخفيف من وطأة العواقب التي خلفها كساد العائدات من صادرات البلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية. ولإنتاج السلع الأساسية والتجارة دور هام في ضمان سبل الرزق للفقراء باستمرار، وفي التصدير وأداء النمو لعدد كبير من البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية. فنصف البلدان النامية تعتمد على السلع الأساسية غير القودية لكسب أزيد من نصف عائدات صادراتها (ثلثان إذا أضيفت السلع القودية). وعلى مدى العقد الماضي، لم يشهد الاعتماد على تصدير السلع الأساسية وتركيز الصادرات انخفاضا ملحوظا. واستمرت تقلبات الأسعار في كونها السمة المميزة لجميع أسواق السلع الأساسية تقريبا، بل إن ضخامة هذه التقلبات زادت على ما يبدو. فقد بلغ مؤشر عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية بحساب أمانة الأونكتاد (متوسط الانحراف الشهري عن الاتجاه الآسي) بالنسبة للسلع الأساسية بالقيمة الحالية لدولار الولايات المتحدة ٢,٨ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢، مقارنة بنسبة ١,٨ في المائة قبل ذلك بعشر سنوات، أي في الفترة ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٢.

٤١- وتتفاوت ضخامة تقلب الأسعار تفاوتاً كبيراً فيما بين مجموعات من السلع والسلع الفردية، إذ تشهد البذور الزيتية النباتية والزيوت والمواد المعدنية، والمعادن النفيسة والمعادن تقلبات أعلى، في المتوسط، من تقلبات المواد الخام الزراعية والأغذية والمشروبات. وفي العقود الأخيرة، استمرت الأسعار الحقيقية لبعض السلع الأساسية المهمة في انخفاضها. ففي عام ٢٠٠٢، بلغ مؤشر أسعار السلع الأساسية الزراعية محفّضا بمؤشر أسعار الصادرات المصنعة للاقتصادات الصناعية بدولارات الولايات المتحدة (٧٤) نصف المؤشر ذاته عام ١٩٨٠ (١٤٥). وشهدت الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ تدهورا كبيرا في أسعار بعض السلع الأساسية التي تكتسي أهمية قصوى في صادرات البلدان النامية، مثل البن والقطن والسكر. فقد كانت البلدان المنتجة للبن وبلدان غرب أفريقيا المنتجة للقطن ستكسب ١٩ بليون دولار و ١ بليون دولار على التوالي ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ لو أن الأسعار ظلت في المستويات التي كانت عليها عام ١٩٩٨. أما الآن يتلقى منتجو البن حوالي ثلث السعر الذي كانوا يتلقونه في منتصف التسعينات.

٤٢- ولهذا التدهور التاريخي في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية وشدة التقلب في الأسعار عواقب مباشرة على الفقر، إذ لا يستطيع المزارعون أن ينتجوا الفائض الضروري للاستثمار في التدابير الرامية إلى زيادة الإنتاجية عبر

استخدام رأس المال ووسائل الإنتاج بشكل مكثف وصحيح أكثر، أو ينوعوا الإنتاج المعد للتصدير. إضافة إلى ذلك، عزف الممولون عموماً عن تقديم ما يلزم من بذور ورأس مال عامل، بعدما رأوا المخاطر الجسيمة التي تحدى بقطاع الزراعة والنقص المعرفي في التصدي لهذه المخاطر. لذا فإن التعامل مع التقلبات الكبرى في أسعار السلع الأساسية مهمة جسيمة بالنسبة للحكومات والمؤسسات التجارية. وتزداد المهمة تعقيداً بظهور أسواق ذات هياكل تتركز باستمرار على الصعيد الدولي وبوجود مقاييس وشروط صارمة في أسواق البلدان المتقدمة. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، سيواجه عدد كبير من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية خطر الإقصاء من أجزاء حيوية من الاقتصاد العالمي، فتكون لذلك عواقب وخيمة على نمو هذه البلدان، وعلى التنمية المستدامة ومستويات الفقر فيها.

٤٣ - لقد آن الأوان لإعطاء الأولوية للسلع الأساسية في مجال التجارة الدولية والتعاون في ميدان التنمية حتى تتحول مشكلة السلع الأساسية إلى مصدر للموارد من أجل التنمية. فتقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية الذي دعا إلى عقده الأونكتاد^(٩) يتضمن عدة توصيات وجهية في هذا السياق، بما فيها المتعلقة بتعزيز سبل الوصول إلى أسواق السلع الأساسية التي توليها البلدان النامية أهمية قصوى، على قدم المساواة وعلى نحو قابل للتنبؤ به، ومعالجة مشكلة العرض المفرط، ووضع خطط للتمويل التعويضي سهلة الاستخدام وعملية، وتعزيز القدرات والمؤسسات، وإنشاء صندوق للتنويع.

٤٤ - وفي إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، قد تساهم المفاوضات الجارية حالياً تمشياً مع ولاية الدوحة في تحسين التوقعات بالنسبة لأسعار السلع الأساسية وتنويع صادرات البلدان النامية. وينبغي الاهتمام بتقديم المساعدة بوسائل منها مرافق صندوق النقد الدولي من أجل التخفيف من وطأة النقص في الإيرادات نتيجة تدني الأسعار بسبب الإفراط في العرض على مستوى الهياكل، ومراعاة الجهود الرامية إلى الحد من احتمال وقوع هذا النقص ومن نطاقه عبر إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار السلع الأساسية وتطبيق الصكوك المالية وتنفيذ برامج التنويع. وثمة حاجة إلى تحسين إيرادات المزارع بالزيادة في الإنتاجية، وتنويعها وتطويرها من أجل الزيادة في القيمة المضافة. والدعم لازم أيضاً لتحسين مشاركة البلدان النامية في سلاسل التوريد العالمية ولتعزيز القدرة على استيفاء شروط الجودة وغيرها من الشروط المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية والتي تتطلبها الأسواق.

٨ - التجارة والبيئة

٤٥ - يتزايد التسليم بارتباط التجارة والبيئة ارتباطاً وثيقاً في كثير من الأحيان. فالتجارة الدولية تجلب تغييرات في أنماط الإنتاج الوطني للبضائع والخدمات، وهو ما يؤثر في البيئة بدوره. وللأنظمة البيئية الداخلية دور رئيسي في التصدي لهذه الآثار. ومن شأن مكاسب التجارة أيضاً أن تتيح الموارد اللازمة للحفاظ على البيئة. وعكس ذلك أن البيئة والمشاكل البيئية تؤثر أيضاً في التجارة. فالبيئة الطبيعية أساس الإنتاج للعديد من الصادرات، لا سيما من البلدان النامية، ووسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة فيها على المدى الطويل. والاهتمامات البيئية المتزايدة،

المتجسدة على الصعيد الدولي في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وعلى الصعيدين الوطني والمحلي في الأنظمة والمعايير البيئية وفي تفضيل المستهلك للمنتجات "البيئية أكثر"، تؤثر بشكل متزايد في المنافسة وأتماط التجارة.

٤٦ - وإذا كانت البيئة مسألة مهمة تشغل بال البلدان النامية، فإن معظم هذه البلدان حريص على أن يكون الهدف من المفاوضات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز علاقة الدعم المتبادل القائمة بين التجارة والبيئة في مجال تحقيق التنمية المستدامة لا أن تؤدي إلى وضع عقبات إضافية لعرقلة التجارة. وللبيئة دور في العديد من القضايا الواردة في برنامج عمل الدوحة، ومنها الزراعة والخدمات وسبل الوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية، وفي الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. ومن المهم التشجيع على وضع خطة واسعة النطاق في مجال التنمية المستدامة بحيث تتجاوز إطار منظمة التجارة العالمية إلى التركيز أيضا على تناول المسائل المتعلقة بالعقبات التي تعرقل البلدان النامية على مستوى القدرات، وبتقديم الحوافز وجعل التدابير ذات طابع تمكيني بدل من جعلها تجارية مع فرض القيود. ومن القضايا التي تكتسي أهمية كبيرة لدى البلدان النامية ضرورة التصدي للمشاكل البيئية العالمية باتخاذ مجموعة من التدابير الملائمة منها تدابير تمكينية وأخرى تجارية، عند الاقتضاء؛ والمشاركة في وضع المقاييس ومعادلة المقاييس؛ وتحديد البضائع والخدمات البيئية التي تحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب للبلدان النامية على صعيد التنمية المستدامة، والمحافظة على المعرفة التقليدية وحمايتها وتشجيعها وتسخيرها من أجل التنمية المستدامة، بوسائل منها حماية الملكية الفكرية ووضع نظم لاقتسام المزايا؛ وتشجيع الإنتاج والتصدير للأسواق الملائمة ذات الإمكانيات العالية من حيث القيمة المضافة.

٩ - نقل التكنولوجيا

٤٧ - يعد تعزيز القدرة التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية أمرا أساسيا لبناء قدرة إنتاجية وزيادة القدرة على المنافسة. وفي هذا الصدد، من الأهمية القصوى تخصيص مجال أوسع في السياسة العامة للابتكار في التكنولوجيا وتكييفها وتحسينها حسب الظروف والمتطلبات المحلية. لذا ينبغي أن تكون الحاجة إلى العمل بحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الالتزامات مثل الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية متمشية مع هذا الهدف الإنمائي المهم. وينبغي للبلدان النامية أن تستفيد بشكل تام من مواطن المرونة المنصوص عليها فعلا في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وقد اكتست الآثار الإنمائية المترتبة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أبعادا حاسمة عقب الثورة التكنولوجية التي شهدتها العقد الماضي. وتدعو الحالة السائدة إلى تناول مسألة نقل التكنولوجيا وبناء القدرات من منظور جديد. وعلى البلدان المتقدمة أن تمنح شركاتها حوافز لتشجيعها على نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى البلدان النامية. ومن جهة أخرى، يعد اكتساب القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملا رئيسيا في تحسين القدرة على المنافسة، إذ يساعد ذلك على خفض تكاليف المعاملات عند إنتاج البضائع والخدمات وتبادلها وتزويد من فعالية المهام الإدارية وتوسع نطاق فرص العمل.

١٠ - الاتفاقات التجارية الإقليمية

٤٨ - اكتست الاتفاقات التجارية الإقليمية في العقد الماضي أهمية من حيث انتشارها وتوسعها ومضمونها. ففي الوقت الحاضر ثمة ٢١٥ اتفاقا تجاريا إقليميا ساريا. وقد استأثرت هذه الاتفاقات مجتمعة بنسبة ٤٠ في المائة من حجم التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن تشمل ما يفوق ٥٠ في المائة منها عام ٢٠٠٥. ولا يشمل "الجيل الجديد" من الاتفاقات التجارية الإقليمية والاتفاقات التجارية الثنائية التجارة في البضائع بشكل متزايد فحسب، بل يتناول أيضا مجالات "تتجاوز الحدود" منها التجارة في الخدمات، والاستثمار، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية والعمل والتعاون في ميداني البيئة والتنمية، متجاوزا بالتالي التخصيصات المتعددة الأطراف والالتزامات المتعلقة بالتحريم (WTO-plus). وعلاوة على ذلك، قد تكون للاتفاقات التجارية الإقليمية آثار فيما يتعلق بإيجاد فرص للتجارة أو تنوعها. ويشير ذلك مسألة العلاقة والاتساق بين تحرير التجارة وإصلاح السياسات التجارية عبر الاتفاقات التجارية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد أثار انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية، لا سيما في أوساط البلدان التجارية الكبرى، قلق البلدان النامية وغيرها من الجهات غير المشاركة بشأن احتمال تدهور ظروف وصول البلدان النامية إلى هذه الأسواق المتكاملة وتفكك النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد حصل تطور كبير تمثل في نمو الاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال والجنوب والاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. وثمة عدد من البلدان النامية بصدد تحويل علاقاتها التجارية والاقتصادية مع البلدان المتقدمة التي كانت تشملها بمعاملة تفضيلية إلى مناطق للتبادل التجاري الحر، كما هو الشأن بالنسبة للمفاوضات الجارية بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاق للشراكة الاقتصادية، واتفاقات أوروبا والبحر المتوسط المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والمفاوضات الجارية بين بلدان الأمريكتين بشأن اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين. وتواجه البلدان النامية في هذه الأشكال الجديدة من الاتفاقات التجارية الإقليمية تحديا يتمثل في ضرورة تحديد درجة تحرير التجارة الإقليمية ووتيرتها بشكل صحيح، بالإضافة إلى تكنولوجيا التنمية المستدامة، مراعية محدودية قدرتها الاقتصادية ومواردها التفاوضية ومفاوضات الدوحة الجارية.

١١ - التجارة بين بلدان الجنوب

٤٩ - لم تكن اتفاقات التكامل الإقليمية المبرمة بين البلدان النامية (اتفاقات بلدان الجنوب) لتشكّل أي استثناء من عملية التوسع والانتشار والانتعاش التي شهدتها الاتفاقات التجارية الإقليمية. فقد أسرع عدد ترتيبات بين بلدان الجنوب ببرامجها الداخلية لتحرير التجارة التي تشمل التجارة في البضائع وبدأت هذه الترتيبات في رفع تحدي تحرير التجارة في الخدمات لتكملة القدرات الوطنية والمساعدة على تطوير مجالات التخصص. وهذه الجهود

المسدولة في مجال التكامل فريدة فائدتها بالنسبة للبلدان النامية، لكنها ترمي إلى استغلال كامل إمكاناتها الإنمائية بوسائل منها وضع خطة "تكامل أوثق"، تشمل تطوير الهياكل الأساسية.

٥٠ - ورغم أن التجارة بين بلدان الجنوب لا تمثل سوى ما يزيد بقليل على ١٠ في المائة من مجموع المبادلات التجارية في العالم، إلا أنها في نمو ملحوظ وتشكل فرصة هامة للبلدان النامية لزيادة صادراتها. فأزيد من ٤٠ في المائة من صادرات البلدان النامية تتجه إلى بلدان نامية أخرى، ويزداد التبادل التجاري بين هذه البلدان بنسبة ١١ في المائة سنوياً. ويزداد هذا التحول "الصامت" تعززا بزيادة الاستثمار، ونقل التكنولوجيا والتواصل على مستوى المؤسسات التجارية داخل الإقليم، وعلى المستوى الأقليمي أيضا بشكل متزايد. ويعد ذلك إرهاسا لظهور "جغرافيا تجارية" جديدة في الجنوب. وتعد التجارة بين بلدان الجنوب عبر النظام الشامل للأفضليات التجارية بين بلدان الجنوب وسيلة تكاملية محتملة تمكن البلدان النامية من زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية. وينبغي إيجاد سبل كفيلة بإعادة إنعاش النظام الشامل للأفضليات التجارية بين بلدان الجنوب.

١٢ - مقاييس التنمية وتقييماتها

٥١ - ثمة حاجة إلى فهم شامل أكثر لعلاقات الترابط القائمة بين مكاسب التجارة والتنمية، ولعلاقات التوافق الإيجابي السائدة حاليا بين السياسات والمفاوضات التجارية الوطنية والدولية من جهة والاستراتيجيات الإنمائية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يعد تحديد المعايير أو المقاييس المشتركة لقياس مكاسب التنمية تحديا كبيرا فريداً. ويمكن لهذه المقاييس أن تدرج في نهاية المطاف ضمن التقييمات الإنمائية لنتائج التجارة. وتقتضي التقييمات الإنمائية تفصيلا منهجيا وتكيفيا مؤسسيا مع واقع كل بلد نام على حدة. وقد قدمت أمانة الأونكتاد مجالات واسعة للبحث والتحليل بشأن المعايير الإنمائية المتصلة بالتجارة في الدورة الخمسين لمجلس التجارة والتنمية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. والجهود جارية حاليا من أجل وضع أساليب منهجية لتقييم الروابط بين التجارة والتنمية تقيما كميًا وكيفيًا، وتعقب احتياجات البلدان النامية ومكاسبها وجهود التضامن الإنمائي الرامية إلى تلبية تلك الاحتياجات وتحقيق تلك المطالب الإنمائية. وثمة حاجة إلى تقييم إنمائي أكثر تعمقا يتناول الآثار التي ستترتب على كل اتفاق تجاري في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وينص إعلان الدوحة (الفقرة ٤٩) على أن تجرى المفاوضات "بهدف ضمان المزايا لجميع المشاركين وتحقيق توازن شامل في نتائج المفاوضات". وعلى غرار ذلك، تنص المبادئ التوجيهية والإجراءات للمفاوضات بشأن التجارة في الخدمات (الفقرة ١٥) على إجراء تقييم للنتائج التي تم التوصل إليها من حيث تحقيق أهداف المادة الرابعة، قبل إتمام المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات.

خامساً - مساهمة الأونكتاد

٥٢ - التضامن في مجال التجارة والتنمية - على الصعيد الدولي، أو المتعدد الأطراف أو الإقليمي أو الوطني - الذي يستلهم مبادئه من الأوليات التي ينص عليها إعلان الألفية عنصر رئيسي في برنامج مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر الرامي إلى تحقيق المكاسب الإنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية، وبالتالي تعزيز التماسك بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية بهدف تحقيق النمو والتنمية في المجال الاقتصادي، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وبما أن الأونكتاد بمثابة مركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتناول قضايا التجارة والتنمية بشكل متكامل، وعبر الأركان الثلاثة لعمله - المداولات الحكومية الدولية وتحقيق التوافق في الآراء، والبحث والتحليل على صعيد السياسة العامة، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات - فإن بإمكان الأونكتاد أن يقدم مساهمة هامة لوضع تصور جديد للسياسة العامة التجارية من أجل التنمية. فالأونكتاد شريك مهم في الجهود الساعية إلى إنجاح المفاوضات بشأن خطة الدوحة في مرحلة ما بعد كانكون وتحقيق مضمونها الإنمائي. ويمكن للأونكتاد أن يساعد أيضا البلدان النامية على وضع سياسات واستراتيجيات تجارية مرتبطة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وبإمكانه أيضا أن يوضح ما هو لازم من حيث القواعد المتعددة الأطراف والسياسات والتدابير الدولية لمراعاة خصوصيات الاحتياجات الإنمائية ومتطلبات مجال السياسة العامة للبلدان النامية على مختلف مستويات التنمية. وفي سياق آفاق التجارة الدولية المتغيرة بسرعة، بإمكان الأونكتاد أن يقوم برصد مختلف السيناريوهات وبتقديمها حتى تُفهم آثارها في التنمية بشكل شمولي وتتناول في سياق الإدارة العالمية.

الحواشي

- (١) جميع الإشارات إلى الدولار في هذه الوثيقة يقصد بها دولارات الولايات المتحدة.
- (٢) The Results of the Uruguay Round of MTNs, Market Access for Goods and Services: (٢)
.Overview of the Results, GATT Secretariat, Geneva, November 1994, p.6
- (٣) عرفت حصة أقل البلدان تقدما تدهورا تاريخيا من ١,٤٦ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ٠,٢٥ في المائة عام ٢٠٠١. ويعني ذلك أن وتيرة التجارة العالمية ازدادت سرعة بالنسبة لصادرات أقل البلدان نموا خلال هذه الفترة.
- (٤) البنك الدولي (٢٠٠٤). www.developmentgoals.org/poverty.htm.
- (٥) البنك الدولي (٢٠٠٣). *التوقعات الاقتصادية في العالم*.
- (٦) على سبيل المثال، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٧ ٠٠٠ دولار، وهو ما يفوق نصيب الفرد في البلدان النامية بعشرين ضعفا. ولا توجد غير شركتين فقط من بلدين ناميين ضمن المائة الأوائل من الشركات الكبرى عبر الوطنية، مرتبة حسب أصولها الأجنبية.

(٧) من هذه الصناديق الهيكلية الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية المنشأ لمساعدة المناطق المتخلفة في مجال التنمية، والصندوق الاجتماعي الأوروبي، والصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي وبلغت الميزانية المخصصة لهذه الصناديق الهيكلية ١٩٥ بليون للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ ويغطي صندوق التماسك بلدان الاتحاد الأوروبي التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي دون ٩٠ في المائة من متوسط المفوضية الأوروبية ويعد للمساعدة على تعزيز التماسك والتضامن على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

(٨) يُتوقع أن تبلغ الاعتمادات المرصودة في إطار "مساعدة تكييف التجارة" لمساعدة العمال الذين فقدوا وظائفهم نتيجة المنافسة الدولية الناجمة عن إبرام اتفاقات تجارية ما بين ١٠ و ٢٠ بليون دولار على مدى ١٠ سنوات.

(٩) انظر تقرير الأونكتاد TD/B/50/5، ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

(١٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٣). أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن النفقات الفعلية للبلدان المتقدمة من الميزانية تناهز ١٠٠ بليون دولار، وأن نفقات الاتحاد الأوروبي منها دون ٤٥ بليون دولار سنوياً.

(١١) Anderson (2002).

(١٢) صندوق النقد الدولي/البنك الدولي (٢٠٠٢). *Market Access for Developing Country Exports- Selected Issues. 26 September, pp. 42-43*

(١٣) البنك الدولي (١٩٧٨). *World Development Report 1987, p. 150*

(١٤) Francois JF, Glismann HH and Spinanger D (2000). *The Cost of EU Trade Protection in Textiles and Clothing*. Working Paper No. 997. Kiel Institute of World Economics, August, p. 67.

(١٥) انخفضت التعريفات الصناعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع مرور السنين نتيجة مختلف الجهود المبذولة على صعيد تحرير التجارة وتعد هذه التعريفات متدنية بالنسبة لأقل البلدان نمواً بوجه خاص؛ ومع ذلك تظل الرسوم المتبقية مصدر قلق بالنسبة للبلدان النامية. وتشير حسابات الأونكتاد لتحديد المعدلات البسيطة إلى أن التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة (مع حساب المعدلات التفضيلية) على المنتجات الصناعية التي لها صلة بالواردات من البلدان النامية هي أعلى بنسبة ٣٨ في المائة (أي ١,٥ في المائة) من التعريفات المفروضة على الواردات من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أي ٣,٧ في المائة). وتبلغ هذه التعريفات ذروتها في قطاعات جديدة محددة، مثل قطاع الملابس (١٢,٧ في المائة)، ومنتجات النفط والفحم الحجري (١٨,٤ في المائة) والأنسجة (١٠,٢ في المائة).

Winters LA, Walmsley TL, Wang ZK and Grynberg G (2002). *Negotiating the Liberalization of the Temporary Movement of Natural Persons*. March.

.*Financial Times*, March 17, 2004 (١٧)

(١٨) تفاوضت الجمعية العامة بشأن مجموعة المبادئ والقواعد التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن المنافسة واعتمدها بالإجماع في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٠. وتتضمن مبادئ وقواعد موجهة إلى الحكومات، والمؤسسات التجارية (بما فيها الشركات عبر الوطنية) والتجمعات الإقليمية ودون الإقليمية. وتتضمن أيضا تدابير دولية ومعاملة تفضيلية أو متميزة للبلدان النامية.

(١٩) الأونكتاد (٢٠٠٣)، TD/B/50/11.

— — — — —